

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة



قسم العدالة

منع الجريمة

وإصلاح العدالة الجنائية

نظم العدالة الجنائية الفعالة والمنصفة

ركنٌ أساسيٌّ لإرساء سيادة القانون

سيادة القانون مبدأً أساسياً من مبادئ الحكم الرشيد، الذي يكون فيه كل الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة منها والخاصة، بما في ذلك الدولة نفسها، عرضةً للمساءلة بموجب القوانين، التي يجب أن تصدر علناً وتنفذ بمساواة ويُحكّم بمقتضاها على نحو مستقل، وأن تكون متسقة مع معايير وقواعد حقوق الإنسان الدولية.

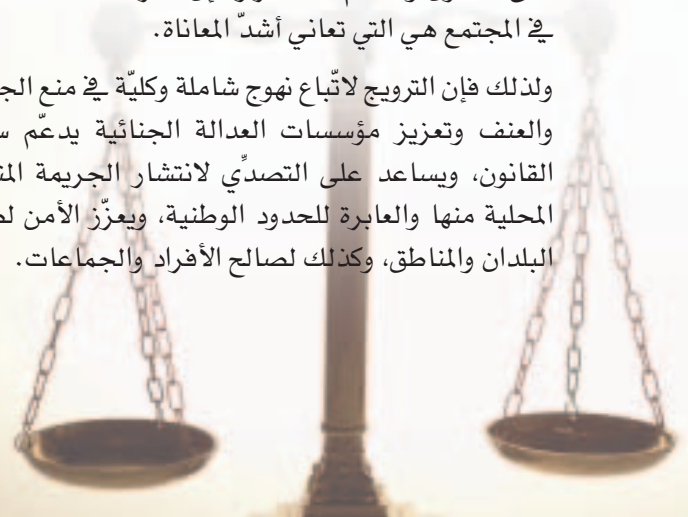
وتقتضي سيادة القانون اتخاذ تدابير تكفل التقيد بمبادئ معينة، مثل المساواة أمام القانون والخضوع للمساءلة بمقتضى القانون والإنصاف في تطبيق القانون. ومن ثم فإن نظام العدالة الجنائية الضعيف لا يستطيع أن يضمن على نحو فعال تطبيق هذه المبادئ؛ بل إن من شأنه أن يتيح المجال لكي تسود الجريمة والعنف، وأن يشجع على اتباع الممارسات الفاسدة، وأن يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأن يُسهم في انعدام الاستقرار السياسي. وحيث يسود الخروج على القانون وانعدام الاستقرار فإن أكثر الفئات استضعافاً في المجتمع هي التي تعاني أشد المعاناة.

ولذلك فإن الترويج لاتباع نهج شاملة وكلية في منع الجريمة والعنف وتعزيز مؤسسات العدالة الجنائية يدعم سيادة القانون، ويساعد على التصدي لانتهار الجريمة المنظمة المحلية منها والعابرة للحدود الوطنية، ويعزز الأمن لصالح البلدان والمناطق، وكذلك لصالح الأفراد والجماعات.

نظم عدالة جنائية، أيسر وصولاً إليها وأكثر مساءلة وفعالية

إن إرساء نظام عدالة جنائية فعال ومنصف وإنساني إنما يستند إلى الالتزام بتعزيز حماية حقوق الإنسان في سياق إقامة العدل ومنع الجريمة ومكافحتها. ويوجد حالياً في هذا الصدد أكثر من 50 معياراً وقاعدةً في صكوك تشمل قضايا منع الجريمة والعدالة الجنائية وحماية ضحايا الجريمة. وهذه الصكوك الدولية توجه العمل الذي يضطلع به قسم العدالة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الترويج لاتخاذ إجراءات فعالة من أجل تعزيز أساليب المواجهة الوطنية في مجال منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، وفي الاستجابة لاحتياجات المجتمع الدولي في مواجهة الإجرام على الصعيدين الوطني والعاور للحدود الوطنية.

ويقدم قسم العدالة المساعدة إلى الدول، وخصوصاً البلدان النامية والبلدان الخارجة من حالات النزاع أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على وضع استراتيجيات بشأن منع الجريمة والتحقيق في الجرائم وملاحقة الجناة قضائياً. كما إننا نغني ببناء قدرات نظم العدالة لكي تؤدي عملها بمزيد من الفعالية ضمن إطار سيادة القانون، مع توجيه الانتباه على الخصوص إلى الفئات المستضعفة. ومن ضمن العناصر الأساسية التي يتكوّن منها عمل قسم العدالة تقديم المساعدة إلى ضحايا الجريمة والشهود عليها، وتحسين سبل الوصول إلى العدالة (بما في ذلك سبل الوصول إلى المعونة القانونية)، والترويج لأسلوب العدالة التصالحية، ومنع حالات العنف القائم على نوع الجنس، والترويج لمفهوم العدالة لصالح الأطفال، ودعم إصلاح السجون واللجوء إلى بدائل السجن. وإننا نغني أيضاً بالترويج لمعايير السلوك المهنية لدى ممارسي مهن العدالة الجنائية، بمن فيهم موظفو الشرطة والمدعون العامون والقضاة، ونغني كذلك بمساعدة الدول على تحسين إدارة قضايا العدالة الجنائية ونظم الرصد والإشراف.



أمثلة على التأثير

التدريب على المهارات وتوفير فرص العمل للشباب المحرومين من المزايا في هندوراس

معدلات الجريمة والوقوع ضحية الجرائم عالية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتشمل العوامل المقترنة بذلك عدم كفاية الفرص التعليمية والمهنية المتاحة للشباب المحرومين من المزايا الاقتصادية والاجتماعية. وفي هندوراس يعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع المعهد الوطني للتدريب المهني (INFOP) والمعهد الهنودوراسي للوقاية والعلاج من إدمان الكحول وإدمان المخدرات والارتها للعاقر الصيدلانية (IHADFA) على دعم الاستراتيجيات الرامية إلى إعادة إدماج الشباب العاطلين عن العمل في هندوراس ضمن سوق العمل، وذلك منذ عام ٢٠٠٤. وأولئك الشباب، الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٣ سنة، يفتقرون إلى التدريب المهني كما إنهم قد تركوا المدرسة، مما يجعلهم عرضة لمخاطر التورط في أنشطة إجرامية. وقد استفاد ما يربو على ١٠٠ شخص من الشباب في تيغوسيغالبا من فرص التدريب على المهارات المهنية، وتلقوا الدعم في العثور على عمل. ويجري حالياً توسيع هذه الأنشطة الاجتماعية لكي تشمل بلدية سان بيدرو سولا.



منع العنف العائلي في فييت نام

في فييت نام، كما في كثير من البلدان، من الشائع اعتبار العنف العائلي مسألة خصوصية، لا جريمة. ومع ذلك فإن نساء كثيرات يعانين أذى شديداً على أيدي شركائهن أو شركائهن السابقين. ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على رفع مستوى الوعي بالعنف العائلي، وعلى الترويج لإحداث تغيير سلوكي لدى أجهزة إنفاذ القوانين ولدى الجمهور على حد سواء. ومازلنا نعمل مع وزارة الأمن العام، بالتعاون مع وزارة العدل، على تدريب المسؤولين عن إنفاذ القوانين، على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، على منع حالات العنف العائلي والتصدي لها بمزيد من الفعالية ويقدر أكبر من التفهم. وقد ساعدنا أيضاً وزارة العدل على تقييم مختلف أشكال العقوبة بشأن العنف العائلي، كما إننا نعمل حالياً بتقييم نوعية خدمات العدالة الجنائية المتاحة لضحايا العنف العائلي. وبغية تعزيز الوعي العام بهذه القضايا، أنتج مكتب المخدرات والجريمة مسلسلاً تلفزيونياً من ١٠ أجزاء، عنوانه «كسر حلقة الصمت» يظهر عواقب العنف العائلي.



تعزيز إصلاح السجون وإعادة تأهيل السجناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تواجه المراكز الإصلاحية والسجون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي المنطقة بأجمعها التحديات ذاتها: تداعي أبنية المراكز واكتظاظها وعدم كفاية الميزانيات المخصصة لها. كما أن الأنشطة داخل مراكز إعادة التأهيل محدودة جداً. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، باشر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتمويل من حكومة كندا، تقديم الدعم إلى الإدارة العامة لمراكز الإصلاح وإعادة التأهيل من أجل تعزيز إدارة السجون المدنية وأدائها والإشراف عليها. وقد صمّم برنامج للتدريب المهني بغية إتاحة الفرص للمتجزيين في مرحلة ما قبل المحاكمة لاكتساب مهارات مفيدة يمكنهم استخدامها عند عودتهم إلى مجتمعهم المحلي. ويقدم مكتب المخدرات والجريمة المساعدة أيضاً بشأن ترميم المباني وتدريب القيادات والرعاية الصحية، وكذلك تدريب عموم الموظفين على معالجة مسائل مثل معايير حقوق الإنسان في بيئات السجون، ودور ومهام المسؤولين عن المؤسسات الإصلاحية، والإدارة الحديثة للسجون. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، عرضت الإدارة العامة لمراكز الإصلاح وإعادة التأهيل خطتها الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي تقدم خريطة طريق تطويرية شاملة مصممة حول الرؤية المتوخاة في بلوغ غاية مرسومة بشأن «مراكز إصلاح آمنة وسليمة وإنسانية تعنى بتغيير سلوك النزلاء، وكذلك بتحسين مقدرتهم على معاودة الاندماج الفعال والمنتج في المجتمع».



بعض الخدمات التي نقدمها:

توفير التدريب للموظفين القضائيين على اللجوء إلى التدابير غير الاحتجازية ومعاملة ضحايا الجريمة والشهود عليها معاملة لائقة

توفير التدريب لواقعي السياسات العامة والممارسين المهنيين في مجال العدالة للأطفال

تعزيز التدابير الرامية إلى وقف العنف تجاه المرأة

توفير الدعم من أجل تحسين إدارة السجون ومعاملة السجناء، بما في ذلك الفئات الخاصة، بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها في هذا الخصوص

توفير الدعم من أجل الحد من اكتظاظ السجون، بطرائق منها تحسين تنفيذ بدائل السجن

إصدار الأدوات والمنشورات من أجل تقديم المساعدة إلى الدول في تنفيذ المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

- إساءة المشورة المتخصصة لواقعي السياسات العامة والممارسين المهنيين في مجال منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية، بما في ذلك المشورة التقنية وبناء القدرات على مستويات عليا
- القيام بعمليات تقييم نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية
- تقديم الدعم في مجال إصلاح العدالة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وفي إطار عمليات السلام، وذلك بطرائق منها توفير الخبرة الاختصاصية والتدريب والمشورة التقنية
- بناء القدرات فيما يخص موظفي وزارات العدل والداخلية
- تقديم الدعم في مجال منع الجريمة إلى الحكومات وهيئات المجتمع المدني (أي الدعم الخاص بقطاعات معينة، مثل برامج تنمية المهارات لصالح الشباب المعرضين للمخاطر، ومبادرات التدخل الشاملة المتعددة القطاعات)
- تنمية القدرات فيما يخص موظفي الشرطة من أجل تحسين المساءلة والنزاهة والاستجابة إلى احتياجات الضحايا

"ندرك أن إرساء نظام فعال ومنصف للعدالة الجنائية تُراعى فيه الاعتبارات الإنسانية يستند إلى الالتزام بتعزيز حماية حقوق الإنسان في سياق إقامة العدل ومنع الجريمة ومكافحتها" (إعلان سلفادور، نيسان/أبريل ٢٠١٠)